لماذا نحتاج إلى تقنين الإجهاض؟

الخميس, 25 أكتوبر 2012 10:43

في إجازته قطع للطريق على تجار الإجهاض وسحب للبساط من تحت أقدام أدعياء الحفاظ على قيم المجتمع

لا يعقل أن يستمر المجتمع بأسره في وضع قناع يخفي وراءه حقيقة ما يمليه عليه منطقه وعقلانيته قبل رغبته وميوله، كما لا يمكن أن يتواصل جدار الصمت الذي يطوق ملفات شائكة ومسكوت عنها بدعوى مناقضتها لمرجعيات البلد الدينية والثقافية. ولا يخطر لعاقل على بال أن مئات العائلات؛ إن لم يكن الرقم يحوم حول الآلاف، تختار، خشية العار والفضيحة، أن تتخلص من فضائح بناتها سرا، سواء عند قابلات شعبيات في أقبية تنز نتانة وتتجاور فيها الصراصير مع الذباب والجرذان والفئران... أو عند بعض من يحملون شهادات في مجال معين من مجالات الطب يتخذونها جوازا يبيح لهم إجهاض الحوامل الساعيات وراء ستر فضيحة نزوة أو اغتصاب...

الكل يماري وينافق الآخرين، فكثيرون وكثيرات لا يتحرجون ولا يتحرجن أبدا في البحث عن سبيل لإشباع غرائزهن وإقامة علاقات عاطفية مفتوحة على كل الاحتمالات، وذلك حقهم الطبيعي والبيولوجي الذي لن يجادل إلا سفيه أو متطرف في إنكاره عليهم، وهؤلاء أيضا هم من لا يتردد في أن يلجؤوا إلى الإجهاض كحل عملي وفعال للتخلص من تبعات خطأ ربما لم يخطر لهما على بال، وحالات هؤلاء تمثل واحدا من دوافع الترافع من أجل إرساء قانون يضمن الحق في الإجهاض وفق معايير وضوابط يحددها أخصائيو طب النساء والتوليد وفقهاء القانون.

وليس فقط من أجل المتهورين والمخطئين يجب الترخيص بالإجهاض، بل أيضا من أجل تلك النسوة اللائي صار التطور العلمي والتكنولوجي يسمح لهن بمعرفة ما يمكن أن يعانيه الجنين الذي يتشكل في أرحامهن من تشوهات خلقية أو عاهات، فهن أيضا ليس في وسعهن أن يتحملن وزر مولود معاق لم يكن لهن ذنب في إعاقته، كما لا يمكن أن يأتين به إلى عالم هن على دراية تامة أن محنه ومتاعبه فيه ستكون بلا حصر..

الإجهاض يجب أن يُرخص، ليس لأن بعض أخصائيي أمراض النساء والتوليد، المدفوعين بأغراض ربحية وميركنتيلية بحتة، يتزعمون الحملات المدنية المطالبة بإخراج عمليات الإجهاض من السر إلى العلنية، بل رأفة بالفتيات والنسوة اللائي يُبتزن في أموالهن وأعراضهن على أيدي ضواري ترى في بطون النساء المنتفخة مناجم ذهب لتحقيق إثراء سريع وغير مشروع، حتى ولو كان ذلك على حساب صحة الحامل وعلى حساب وهم الأخلاق الذي يتبجح المنافقون ذوو النزعات الوصائية بالدفاع عنه، وحرصا كذلك على السلامة الجسدية لمئات القاصرات وحتى الراشدات اللائي يختبرن الإجهاض سبيلا للخلاص من عبء حمل لا يرغبن فيه أو لا قدرة لهن على تحمل مصاريفه...

ترخيص الإجهاض هو السبيل الوحيد لقطع الطريق على المرتزقة المتاجرين بأكذوبة العار والشرف والفضيحة. ترخيص الإجهاض وتقنينه سيغلق باب الجدال العقيم ويسحب البساط من تحت أقدام الذين يريدون أن يمتطوا أخلاق المجتمع لتحقيق مآرب سياسوية وطموحات شخصية ضيقة، ولا يهمهم، في سبيل تحقيقها، إن داسوا على كرامة أو حرية أو حق الآخر في أن يكون مختلفا ومسؤولا عن تصرفاته... لهذه الأسباب وغيرها نقول إن الوقت قد حان لترخيص الإجهاض شريطة تقنينه وتحديد الجهات المسموح لها بإجرائه، ووضع دفتر تحملات خاص بالحق في الإجهاض وإلزامها باحترامه، وتعديل القانون الجنائي ليتماشى مع هذه التحولات...

محمد أ رحمني

كلام آخر

يوسف الساكت

القتل غير الرحيم

ألقى شفيق الشرايبي، رئيس الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري، قبل ثلاثة أشهر، حجرا آخر في بركة آسنة بالمغرب، اسمها الإجهاض السري، موزعا، بسخاء، خلال مؤتمر عمومي، أرقاما مخيفة تتحدث عن 800 حالة إجهاض يوميا، أي أن أكثر من 1600 روحا يتربص بها القتل غير الرحيم كل يوم (الأم والجنين)، دون أن تغير فينا هذه الأرقام موضع شعرة واحدة، شكلا من أشكال التطبيع المرضي مع الدم والموت.

أياما بعد ذلك، تشهر فينا امرأة أخرى اسمها عائشة الشنا، رئيسة جمعية التضامن النسوي، أرقاما مخيفة تؤكد أن حوالي 500 ألف طفل مغربي ولدوا خارج مؤسسة الزواج بين سنتي 2003 و2009، وأن هؤلاء ولدوا من طرف 200 ألف أم عازب، كما يولد يوميا 100 طفل خارج إطار الزواج، وأن 24 طفلا يتخلى عنهم في الشارع يوميا.

الشنا والشرايبي يدقان ناقوس الخطر منذ سنوات، مؤكدين أن تأجيل الحسم في ملف الإجهاض على المستوى الرسمي، يعني إعطاء مزيد من الفرص لتجار الإجهاض السري، من أطباء وعيادات متخصصة وقابلات وعشابين ومولدات تقليديات، للعبث بصحة آلاف النساء اللواتي يضررن إلى الاختباء للتخلص من حملهن في شروط صحية فظيعة، علما أن نسبة كبيرة منهن حملن في إطار علاقات شرعية، ولأسباب طبية واجتماعية محضة قررن تأجيل الولادة إلى وقت آخر، أو وضع حد لها بشكل نهائي.

الإجهاض السري، مثله مثل جميع الممارسات التي تتم في جنح الظلام، ينمو ويتكاثر على هامش قانون غير مكتوب من الصمت والتواطؤ يساهم الجميع في كتابته، بدءا من الأسرة والمدرسة والشارع ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، مرورا إلى منظمات المجتمع المدني وهيآت القرار السياسي والتشريعي، وصولا إلى الأجهزة التنفيذية التي لم تجرأ يوما على طرح الموضوع للتداول العام، اتقاء لشبهة الخروج عن الدين، والأحرى اتخاذ قرار صريح فيه.

في حكومة نصف ملتحية، يأخذ الموضوع طابع «هزليا»، آخر فصوله الدعوة إلى استفتاء شعبي لحسم الجدل حول في الإجهاض، وهي دعوة أشبه بحركة «سير الضيم»، في لعبة «ضاما» الشعبية.

الحقاوي، صاحبة الدعوة، تعرف، بذكائها، أنها تجر المجتمع برمته إلى النقطة الأضعف، أي طلب رأيه في موضوع يقع فيه الدين في نقطة تماس، وبالتالي سيكون الحسم لصالح المنع بالتأكيد، دون اعتبارات أخرى يكون فيها اللجوء إلى الإجهاض حلا لكوارث اجتماعية وصحية بالجملة.

وإلى أن تصفى القلوب والنوايا تجاه الإجهاض في المغرب، ندعو الجميع إلى تأمل رقم 1600 روح يتربص بها الموت غير الرحيم، بينما نتلهى في نقاشات عقيمة نعرف مسبقا أنها تؤدي، رأسا، إلى الباب المسدود.

مواقيت الصلاة

أوقات القطارات

ONCF

تحميل الاعداد

- 3899-- 25/10/2012 (4752)
- 3898-- 24/10/2012 (3542)
- 3897-- 23/10/2012 (12042)
- 3896-- 22/10/2012 (11041)
- 3895-- 20-21/10/2012 (7021)

groupe : ECO•MEDIAS
L'ECONOMISTE
atlantic radio
ESJC ECOLE SUPERIEURE DE JOURNALISME ET DE COMMUNICATION
ECOPRINT

جميع حقوق النشر والنسخ محفوظة © 2012 موقع جريدة الصباح - يومية مغربية شاملة .